تأثير السياسات البيئية على التجارة الدولية

قايدي سامية
أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس
كلية الحقوق ، جامعة تيزي وزو

مقدمة:

مع تزايد الوعي بالمخاطر والمشاكل البيئية التي أصبحت تهدد الإنسان في حاضره ومستقبله ازدادت الضغوط على المستوى الدولي وخاصة في الدول الصناعية المتقدمة من أجل تبني السياسات البيئية[1] الكفيلة بالتغلب على هذه المشاكل، حيث تواجه المشاكل البيئية المحلية من

(1) يرى البعض أنّ السياسة البيئية تُعدّ « مجموعة من الأهداف والتدابير التي تتناول تنظيم العلاقة التبادلية للموارد بين المجتمع وعناصر بيئته الطبيعية وتشمل في نطاقها كلّ ما يتعلق بالحفاظ على البيئة وتحسين نوعيتها وما يتطلبه ذلك من تغيرات هيكلية في المجتمع »، ويتضح من هذا التعريف أنّ السياسة البيئية تتضمن تحديد الأهداف ووضع المقاييس المختلفة لنوعية البيئة، واقتراح السياسات المناسبة التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف.
انظر في ذلك: خالد محمد فهمي، "دراسة تحليلية لبعض اتجاهات سياسة حماية البيئة وأدواتها مع إشارة خاصة إلى الوضع بالنسبة للصناعة"، المؤتمر القومي الأول للدراسات والبحوث البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئة الذي انعقد من 13 جانفي إلى 4 فيفري 1988، جامعة عين الشمس، 1988، ص190.

خلال سياسات بيئية محلية[2]، أما المشاكل البيئية الدولية فتواجه من خلال سياسات بيئية دولية[3]، إلا أنّ هذه السياسات البيئية تنطوي على مضامين وأبعاد اقتصادية مهمة بالنسبة لاقتصاديات الدول التي أخذت بها، وكذلك

([2]) تعد السياسات البيئية المحلية مجموعة من القرارات التي تتخذها الحكومة بهدف تحديد سلوكيات المواطنين وتوجيهها نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها والارتقاء بالخدامات البيئية المتاحة للمجتمع، ومن أهم هذه السياسات: السياسات البيئية الاقتصادية، السياسات البيئية التنظيمية.

انظر في ذلك: وسيم وجيه الكسان رزق الله، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقية الجات وأثرها على التنمية التكنولوجية في البيئة المصرية، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص128.

([3]) تتشكل السياسات البيئية الدولية من خلال كل من الاتفاقات البيئية الدولية التي تم التفاوض والتوقيع عليها من قبل حكومات الدول والتي تتمثل في بعض الاتفاقات الثنائية التي يصل عددها إلى ما يقارب ألف اتفاقية ثنائية، وفي بعض الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف Accords environnementaux multilatéraux التي تعدّ الطريقة المثلى لحل المشاكل البيئية، والمنظمات الدولية التي تلعب دورها في وضع المقاييس والمستويات البيئية الدولية كإطار إرشادي تحتذي به الدول عند وضع مقاييسها الوطنية التي تهدف إلى حماية البيئة.

انظر في ذلك: المرجع نفسه، ص137-139. انظر كذلك: د/ صالح عزب حسن، المعايير البيئية في التجارة الدولية وآثارها على الدول النامية وخاصة مصر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين الشمس، مصر، 2003، ص 55-74.

على علاقتها الاقتصادية بالدول الأخرى خاصة، في مجال التجارة الدولية[4].

ونظرا لتباين الدول في اختيار سياساتها البيئية فإنّ ذلك ينشئ آثارًا ذات مغزى على التجارة الدولية من صادرات وواردات، حيث إنّ الصناعات كثيفة التلوث في الدول المتشددة في تطبيق السياسات البيئية والتي غالبا ما تكون من الدول المتقدمة، ترتفع فيها تكاليف الحد من الآثار الخارجية السلبية. في حين أنّ الصناعات كثيفة التلوث في الدول التي تتراخى في تطبيق السياسات البيئة والتي غالبا ما تكون من الدول النامية، تنخفض فيها هذه التكاليف[5].

ومن ثم فإنّ السياسات البيئية تؤثر على التجارة الدولية من خلال التكاليف اللازمة للحفاظ على البيئة، وهذه التكاليف البيئية عادة ما يكون لها تأثير على القدرة التنافسية للدولة، وآخر على هجرة الصناعات الملوثة للبيئة، فالدولة التي تفرض رقابة بيئية صارمة من الممكن أن يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرتها التنافسية (المبحث الأوّل)، كما أنّ اختلاف تكاليف مراقبة التلوث من الممكن أن يتسبب في هجرة الصناعات كثيفة التلوث للبيئة إلى ما يعرف بمناطق مأوى التلوث (المبحث الثّاني).

---

(4) د/ أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية (دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية)، دار النهضة العربية، مصر، 1994، ص 25.

(5) وسيم وجيه الكسان رزق الله، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقية الجات...، المرجع السابق، ص 140.

وعليه فإنّ التساؤلات التي تطرح بشأن الآثار التي يمكن أن ترتبها السياسات البيئية على شكل وحجم التجارة الدولية هي: هل يمكن أن تتحول السياسات البيئية إلى عقبة تحول دون توسع التجارة الدولية ؟ وهل يمكن أن تصبح هذه السياسات سلاحا في يد الدول المتقدمة تستخدمه في مواجهة صادرات الدول النامية المعروف استخدامها لمواد ملوثة للبيئة؟

المبحث الأوّل: إضعاف القدرة التنافسية للدول

يقال بصفة عامة إنّ مشروعًا ما يكون تنافسيًا عندما تكون لديه القدرة على الإنتاج بقدر معين من التكاليف، يمكنه من بيع منتجاته وتحقيق هامش معين من الربح. ولا يوجد معيار وحيد لتعريف المنافسة، ومع هذا فإنّ اصطلاح المنافسة ينطوي على مجموعة من العناصر المركبة، من بينها تكاليف إنتاج المشروع ومعدل الإنتاجية والقدرة على الابتكار الفني والتكنولوجي، وكذلك القدرة على النفاذ إلى أسواق جديدة والتحكّم في حجم التصدير.

ومن الملاحظ أنّ بعض هذه العناصر يُعدّ داخليًا وتحت سيطرة المشروع، ويستطيع أن يتحكم فيه، بينما تُعدّ العناصر الأخرى، خاصة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية، من قبيل العناصر الخارجية، وبالتالي فإنها تتأثر باللوائح والتشريعات الوطنية وكذلك الأجنبية[6].

([6]) د/ محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، دار النهضة العربية، مصر، 2004، ص52.

وهناك العديد من الدراسات حول علاقة السياسات البيئية بالقدرة التنافسية للدول، كما أنّ هناك مجموعة من الوسائل التي يمكن من خلالها المواءمة بين السياسات البيئية والمنافسة الدولية، وذلك ما سندرسه فيما يلي:

المطلب الأوّل: العلاقة بين السياسات البيئية والقدرة التنافسية للدول

تُعدّ القدرة الاستيعابية الطبيعية للبيئة أحد أهم العوامل التي تملي فرض نوع معين من السياسات البيئية، بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية واجتماعية أخرى. ومن ثم، فإنّ الدول الغنية بيئيا تستمر في التمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة التلوث، طالما لم يتم تضمين التكاليف البيئية إلى جانب تكاليف عناصر الإنتاج الأخرى، وتصبح كما لو كانت متخصصة في إنتاج هذا النوع من السلع. إلا أنّ تضمين هذه التكاليف قد يؤدي إلى حدوث تغير في طبيعة التخصص، ومن ثم نمط الإنتاج والتجارة الدولية، خاصة إذا حدث هذا التضمين من جانب واحد[7].

ويتأثر هيكل تكاليف الصناعة بالتنظيمات البيئية بطريقتين: إحداهما مباشرة، عن طريق التكاليف البيئية التي تتم مباشراتها بواسطة الصناعة الفردية، والأخرى غير مباشرة من خلال التكاليف المرتفعة للمدخلات الوسيطة المستخدمة في إنتاج السلع النهائية التي يتم الحصول عليها من الصناعات الأخرى التي تنفق بدورها نفقات بيئية كبيرة. ويمثل مجموع

(7) د/ أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية...، المرجع السابق، ص48.

التكاليف البيئية المباشرة والتكاليف البيئية غير المباشرة العبء البيئي الشامل[8].

وقد استحوذت العلاقة بين السياسات البيئية والقدرة التنافسية للدول على اهتمام العديد من الاقتصاديين والمتخصصين، وتركز الجدل بصورة خاصة على العلاقة بين المقاييس البيئية الصارمة والأداء الاقتصادي للمشروعات. ومن الناحية النظرية البحتة فإنّ السياسة البيئية يمكن أن تقوم بوظيفة مزدوجة: تحقيق حماية فعالة ضد التلوث والعمل كأداة تؤثر على القدرة التنافسية للمنشآت الوطنية، وقد تستخدم كأداة لحماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية. ومن الممكن أن تفيد قدرة هؤلاء المنتجين على المنافسة في الأسواق الأجنبية متى اتسمت التشريعات البيئية بالصرامة والقوة مقارنة بالمقاييس البيئية العالمية[9].

لقد ساد لدى العديد من الاقتصاديين اعتقاد راسخ بوجود علاقة سلبية بين السياسات التي يمكن أن تتخذ من أجل إنتاج سلع نظيفة بيئيا والقدرة التنافسية للدول، ومن بين الدراسات العلمية التي وجدت تلك العلاقة السلبية لدينا: الدراسة التي قام بها **والتر Walter** سنة 1973، إذ قام بقياس التكاليف البيئية المباشرة والإجمالية لواردات وصادرات حوالي73 سلعة وخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باستخدام جداول

([8]) د/ صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، مصر، 1999، ص15.

([9]) د/ محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على...، المرجع السابق، ص52.

الواردات والصادرات. وقد توصل إلى أنّ التكاليف البيئية السنوية تبلغ في المتوسط حوالي 1,75% من قيمة الصادرات الأمريكية خلال الفترة من سنة 1967 - 1970، مقابل حوالي 1,52% من قيمة الواردات الأمريكية. وقد اعتبر **والتر** أنّ هذا الفارق ضئيل، وتوصل إلى أنّ التكاليف البيئية الإجمالية ذات تأثير محايد في أحسن الظروف، وذات ضرر هامشي على الصادرات الصناعية الأمريكية، في أسوء الظروف. وقد توقع أنّ بعض الصناعات قد تفقد قدرتها التنافسية، مثل صناعة البناء والتشييد والصناعات المعدنية والبلاستيكية[10].

كما أظهرت دراسة أخرى قام بها **موتي وريتشاردسون** **Mutti et Richardson** سنة 1977 العلاقة السلبية بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، إذ قاما بإعداد جداول لتقدير آثار السياسات البيئية على المستوى الاقتصادي الكلي، وذلك في إطار مجموعتين مختلفتين من الافتراضات: المجموعة الأولى هي المدخل الأرثوذكسي الكلي، والذي تكون فيه الأسعار ثابتة بقياس الأنشطة الاقتصادية، وميزان التجارة يتغير من خلال حركات أسعار الصرف. والمجموعة الثّانية من الافتراضات تتمثل في المدخل التقليدي، حيث يتم إدخال دالة العرض في النموذج، وتكون الأجور والأسعار مرنة وميزان المدفوعات يتغير حسب المدخل النقدي.

([10]) نقلا عن: وسيم وجيه الكسان رزق الله، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقية الجات...، المرجع السابق، ص140-141.

وفضلا عن ذلك، فإنّ تحليلهما تم مباشرة بالنسبة لكل من الحالتين، وفقا لطريقتين من طرق تمويل الرقابة البيئية ــ مبدأ الملوث الدافع والدعم ــ بعيدا عن الضريبة العامة على الدخل. والنتيجة التي توصلوا إليها هي أنّ التوازن الجزئي ومناهج الواردات والصادرات التي تهمل التغذية المرتجعة على المستوى الاقتصادي الكلي تميل إلى المغالاة في نتائج الرقابة البيئية على القدرة التنافسية للدولة طبقا لاعتراف **روبسون**. ومع ذلك فهما غير متأكدَين أيّ من النموذجين المقترحين هو الأولى بالتطبيق، ويرجع ذلك إلى أنّ التنبؤ في ظل المجموعتين من الافتراضات على المستوى الاقتصادي الكلي مختلف تماما، بصفة خاصة عندما يتم اختيار طريقة الإعانات المالية الحكومية والضريبة للتمويل[11].

وقد توصلت بعض الدراسات الأخرى التي أجريت على كل من إيطاليا وهولندا وأمريكا باستخدام جداول الواردات والصادرات في إطار نموذج التوازن العام، إلى أنّ الاتفاق على خفض التلوث يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ما بين 0,3% - 4,7%، مما يترتب عليه انخفاض كلّ من الاستهلاك الخاص بنسبة تتراوح ما بين 1% - 6,4%، والإنتاج بنسبة تتراوح ما بين 0,2% - 5,1%، والصادرات بنسبة تتراوح ما بين 0,2% - 3,5%، وذلك يرجع إلى تدهور المركز التنافسي للصناعات التصديرية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج. أما الاستثمار الخاص فقد تزايد في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5%، في حين انخفض بنسبة تتراوح ما بين 2%

(11) نقلا عن: د/صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية وآثاره...، المرجع السابق، ص17-18.

- 4% في كلّ من ايطاليا وهولندا على التوالي، كذلك فإنّ الواردات تزايدت في إيطاليا بنسبة تتراوح ما بين 7%-8%، في حين انخفضت في هولندا بنسبة 2,4%. من ذلك يتضح أنّ تأثير البيئة يتفاوت من دولة إلى أخرى[12].

وتعدّ الدراسة التي أعدها **روبيسون Robison** سنة 1988، بخصوص حجم التلوث في تجارة الولايات المتحدة الأمريكية، من الدراسات المهمة، وكانت مشابهة لتلك التي قام بها **والتر** سنة 1973، لكنها كانت حديثة ودقيقة. وقد قام **روبيسون** بوضع تقديرات لسنتَي 1973، 1977، باستخدام جداول الواردات والصادرات لهاتين السنتين. كما أنّ هذه الدراسة تهدف إلى تقدير أثر زيادة تكاليف مكافحة التلوث بمقدار 1% على الميزان التجاري. ولم يقم **روبيسون** عن قصد بتضمين تحسينات التوازن العام التي أضافها **ريتشاردسون** و **موتي** سنة 1977، كما افترض عن قصد أنّ تكاليف مكافحة التلوث تنعكس بالكامل على الأسعار. ومن ثم فإنّ تغيرات **روبيسون** تمثل الحد الأعلى للتأثيرات التجارية. ولتقدير حجم التلوث في تجارة الولايات المتحدة الأمريكية، افترض **روبيسون** مرة أخرى، أنّ تكاليف مكافحة التلوث للصناعات الأمريكية المنافسة للواردات تعادل تكاليف مكافحة التلوث الفعلية للواردات[13].

([12]) نقلا عن: وسيم وجيه الكسان رزق الله، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقية الجات...، المرجع السابق، ص142.

([13]) المرجع نفسه، 143.

وقد وجد **روبيسون** أنّ زيادة تكاليف تخفيض التلوث ومكافحته تؤدي إلى رفع الثمن بـــ1% في 78 قطاعًا صناعيًا وغير صناعي في سنة 1997، وأنّ هذه الزيادة تؤدي إلى آثار سلبية على التجارة في بعض الصناعات كصناعة النحاس وصناعة الآلات. وبصفة عامة بلغ متوسط التأثير حوالي 2,69% ، وذلك بإهمال آثار بعض العوامل الأخرى مثل تغير سعر الصرف والدخل، وقد بلغ الانخفاض الصافي للتجارة الكلية للولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1977 حوالي 0.67%. وانتهى **روبيسون** إلى أنه، وإن أدى ذلك إلى التأثير في الميزان التجاري، إلا أنه محدود جدا. كما انتهى إلى أنّ التكاليف البيئية الأمريكية لم تؤثر كثيرا على تجارتها مع كندا، ربما بسبب تقارب السياسات والتدابير البيئية بين الدولتين[14].

وهناك بعض الدراسات الأخرى التي لم تستطع أن تبرهن عمليا على وجود علاقة سلبية بين السياسات البيئية والقدرة التنافسية. فقد استخدم الباحث **توبي Tobey** نموذجا رياضيا على غرار نموذج **هيكشر ــ أولين ــ فانيك**، واستخدم بيانات لـــ 23 دولة. ولم يجد الباحث دليلا عمليا على أنّ تبني إجراءات رقابية على البيئية قد أثّر على حجم وشكل التجارة[15].

([14]) نقلا عن: د/ أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية...، المرجع السابق، ص50-51.

([15]) نقلا عن: د/ محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على...، المرجع السابق، ص58.

وفي دراسة أخرى جادة حاول **غروسمان وكروغر** **Grossman et Krueger** تحليل الآثار البيئية لإنشاء منطقة شمال أمريكا. وقامت الدراسة على تحليل صادرات المكسيك من 135 منتجًا صناعيًا للولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1987، مما يعكس وفرة عوامل الإنتاج للمنتجات الصناعية المختلفة. وقد تم التعبير عن الكثافة البيئية بمعدل تكاليف التخلص من التلوث بالنسبة للقيمة المضافة الكلية للصناعة المعنية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بيّنت الدراسة دور المحددات التقليدية على التأثير على حجم التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، إلا أنه لم يكن هناك دور مؤثر للمزايا النسبية المزعومة والتي خلقتها السياسة البيئية الضعيفة التي اتبعتها المكسيك على شكل وحجم الواردات الأمريكية من المكسيك[16].

من الملاحظ إذن من خلال استعراضنا للدراسات السابقة أنه لا يمكن التأكيد على صحة الافتراض القائل إنّ السياسات البيئية الصارمة تؤثر على القدرة التنافسية للدولة، ولاسيما من ناحية إضعاف هذه القدرة التنافسية، إذ كان تحقق هذا التأثير يرتبط بافتراضات وبظروف معينة عديدة لم يتم التأكد من صحتها في غالب الأحوال، كافتراض انعكاس التكاليف البيئية الكامل في الأسعار[17]، إلى جانب أنّ الدراسات التي تمت

([16]) نقلا عن: د/ محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على...، المرجع السابق، ص58.

([17]) د/ صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية وآثاره...، المرجع السابق، ص20.

لم تأخذ بعين الاعتبار نوعية السلع والمنتجات عند تقدير مدى تأثّرها بالسياسات البيئية.

من الملاحظ أيضا من خلال النتائج التي أسفرت عنها الدراسات السابقة أنّه من الصعب تقييم آثار السياسات البيئية على المنافسة الدولية، إما لصعوبة التوصل إلى مؤشر تقريبي لحجم التلوث في الصناعات المختلفة، وبالتالي معرفة مدى تأثيرها على التجارة الدولية، وإما لصعوبة تقييم حجم التكاليف الموجهة إلى إعادة تكيف الصناعة المعنية مع السياسات البيئية المفروضة من قِبل الدولة، ويمكن كذلك إرجاع تلك الصعوبة إلى تداخل العوامل الاقتصادية الأخرى في التأثير على المنافسة الدولية كالتقدم التكنولوجي والسياسات الاقتصادية والتنظيمية[18].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الدراسات السابقة تمت كلها في الدول الصناعية المتقدمة، وتعبّر عن السياسات البيئية فيها وأثرها على أسعار التجارة الدولية، ومن ثم فهي لا تعكس الوضع في الدول النامية، إذ إنّ معظم هذه الدول لا تتبع سياسات بيئية، وإن تبنت بعض السياسات فهي لا زالت في بدايتها، كما تميل لعدم التشدد في تطبيقها. ويمكننا أن نزعم أنّ قدرة هذه الدول على تضمين التكاليف محدودة بقدرتها على تصدير سلعها، وهذا نظرا لأنها دول تعتمد في صادراتها على المنافسة السعرية أكثر من الجودة، لذلك فإنّ تضمين التكاليف وارتفاعها قد يُفقدها الكثير من هذه الميزة، خاصة بالنسبة لصادراتها الصناعية، وبالتالي فإنّ معظم

([18]) د/ محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على...، المرجع السابق، ص60.

هذه الدول ما زالت تدرس البدائل المختلفة من السياسات البيئية في ضوء ما قد يترتب عليها من آثار اقتصادية، وفي مقدمة هذه الآثار القدرة التنافسية، وبالتالي التجارة الدولية[19].

ومن الضروري التأكيد على أنه في غير مصلحة الدول النامية قيام إستراتيجيتها التنموية على أساس تبني سياسات بيئية ضعيفة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، فقد يكون هناك تناسب بين المزايا النسبية الفعالة والسياسات البيئية. إنّ الإستراتيجية التنموية الأكثر تلاؤما للدول النامية هي تلك التي تضع في اعتبارها السياسات البيئية بمفهومها الدولي الواسع، وليس السياسات الضعيفة، خاصة وأنّ خشية الدول المتقدمة من الإغراق البيئي[20] من قبل الدول النامية لم تجد مصداقية عملية[21].

مما سبق يتبن أنّ السياسات البيئية المتشددة لم تؤثر بشكل يمكن إثباته على القدرة التنافسية للدولة، فالتكاليف البيئية لا تعتبر العامل

([19]) أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية...، المرجع السابق، ص52-53.

([20]) يقصد به قيام الحكومات بتبني إستراتيجية بيئية غير صارمة من أجل زيادة صادراتها وجذب الاستثمارات الأجنبية الصناعية، بمعنى آخر فإنّ الإغراق البيئي يمكن تعريفه على أنه سياسة تكون فيها أسعار المنتجات المضرة بالبيئة أقل من التكلفة الحدية للتدهور البيئي.

محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على...، المرجع السابق، ص54.

([21]) المرجع نفسه، ص61.

الرئيسي في تحديد القدرة التنافسية، لأنها لا تمثل إلا نسبة صغيرة جدا من التكاليف الكلية للإنتاج.

المطلب الثاني: التوفيق بين السياسات البيئية والقدرة التنافسية للدول

هناك مجموعة من الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق التوفيق بين السياسات البيئية والقدرة التنافسية للدول، ومن هذه الوسائل العمل على تخفيض وتلطيف السياسة البيئية المعتمدة، كفرض ضريبة بيئية منخفضة السعر، وقد تجد هذه الوسيلة تبريرها عندما تريد الدولة فرض سياسة بيئية على مراحل متعددة، بحيث تعطي فرصة للمشروعات المختلفة على إعادة تكييفها مع المقاييس البيئية الجديدة، ومع ذلك فإنّ هذه السياسة منتقدة من ناحية أنّ تخفيف صرامة السياسة البيئية من شأنه أن يقضي على فعالية تلك السياسة في تحقيق هدفها وهو حماية البيئة[22].

كما قد تلجأ الدولة إلى التوحيد أو على الأقل التنسيق بين مقاييسها والمقاييس البيئية التي تطبقها الدول الأخرى، حتى تُقبل وارداتها، والغرض من ذلك هو حماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية التي تطبق دولهم سياسة بيئية أقل صرامة، وفي سبيل التنسيق تفرض بعض الدول التنسيق فيما يتعلق بمقاييس المنتجات، والتنسيق بالنسبة لأسلوب الإنتاج، وترى هذه الدول أنه بالنسبة للنوع الأوّل يجب أن يتم التنسيق في محل الاستهلاك ــ سوق الاستيراد ــ بغض النظر عن مصدر السلعة، أي أن تخضع كل السلع من كل المصادر لذات المقاييس في سوق معينة،

([22])،المرجع نفسه، ص62.

أمّا بالنسبة للنوع الثّاني فيعني وضع مقاييس موحدة أو منسقة وفرض رقابة دولية مباشرة على تنفيذها واحترامها[23].

ويرى معارضو توحيد المقاييس البيئية، من بينهم **بارد وبيرسون** et **Barde Pearson** ، أنّ محاولات التوحيد يصعب تبريرها على أساس الكفاءة والجدوى الاقتصادية، إذ يمكن طبقا لذلك القول إنّ الدول ذات الندرة البيئية ستفرض مقاييس أشد صرامة وتتحمل تكاليف أكثر وهي التي ستفقد القدرة التنافسية.

ومع ذلك يجب الاعتراف بأنّ هناك بعض حالات التلوث التي قد يفيد فيها التوحيد والتنسيق، منها ما يتعلق بتلويث البحار، الأنهار الأمطار الحمضية، تغيير المناخ...الخ، أي المشاكل البيئية ذات الطابع الدولي، ومن ثم يمكن الاكتفاء بالاتفاق على حد أدنى من التوجيهات العامة للتنسيق، والذهاب إلى أكثر من ذلك قد يعني الجمود وعدم التطبيق[24].

يمكن للدولة أيضا أن تلجأ من ناحية أخرى إلى وضع مجموعة من الاستثناءات على سياستها البيئية لتستفيد منها تلك الصناعات التي ستتضرر وستضعف قدرتها على المنافسة إذا ما طبقت عليها السياسة البيئية الوطنية. إلا أنّ هذه الطريقة هي الأخرى محل انتقاد، فقد تؤدي إلى عدم تحقيق حماية البيئة، كما أنّ وضع استثناءات سوف يصعب من عملية إلغائها فيما بعد.

([23]) د/ أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية...، المرجع السابق، ص90-91.

([24]) نقلا عن: المرجع نفسه، ص92-93.

وللحد من تأثير السياسات البيئية على المنافسة الدولية فإنّ الدولة يمكن أن تلجأ أيضا إلى إعطاء إعانات أو تعويضات إلى تلك المشروعات التي من المحتمل أن تتأثر بتلك السياسة. ومع أنّ تلك الطريقة تتميز بإمكانية تحقيقها للغرض من الاستثناء دون التأثير على حماية البيئة التي هي هدف السياسات البيئية إلا أنها من الممكن أن تحدث مشاكل عديدة مع المنظمة العالمية للتجارة Organisation mondiale de commerce التي حظرت اللجوء إلى الإعانات الاقتصادية والرسوم التعويضية.

ومن المتصور أيضا أن تعقد الدولة اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تقدّم فيها هذه الأطراف مزايا متبادلة، من بينها استثناء صادرات تلك الدولة من المقاييس البيئية الصارمة. وبتلك الطريقة تستطيع الدولة المحافظة على المزايا النسبية التي تتمتع بها صادراتها، وأن تحتفظ بنصيب تلك الصادرات في أسواق الدول الأخرى، إلا أنّ تلك الوسيلة من شأنها أيضا أن تثير منازعات قانونية مع المنظمة العالمية للتجارة[25].

ومع إدراكنا لأهمية هذه الوسائل، علينا أن نتساءل هنا عن موقف الدول النامية من تفعيل هذه الوسائل، وهل تشارك مشاركة فعالة في ذلك، أم أنّ دورها سيكون هامشيا نتيجة للتباين الكبير في طبيعة المشكلة البيئية ما بين هذه الدول والدول المتقدمة؟

لقد تم استخدام أغلب هذه الوسائل من قبل الاتحاد الأوربي عند معالجته لتأثير السياسة البيئية التي تتبعها في درجة المنافسة الدولية

([25]) د/ محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على...، المرجع السابق، ص62-63.

للمشروعات الأوربية. فقد سمح الاتحاد الأوروبي لبعض الدول (ألمانيا والدانمرك وفنلندا) بتخفيف بعض المقاييس البيئية المتطلبة في صناعة السفن خلافا لما يفرضه القانون من مقاييس صارمة يتطلبها الاتحاد الأوربي عند تصنيع السفن. من ناحية أخرى سمح الاتحاد الأوروبي بمنح إعانات حكومية للسيطرة على التلوث البيئي، وكذا تقديم المساعدات المالية لمراكز البحث والتطوير المتخصصة في المسائل البيئية[26].

نخلص مما سبق، إلى أنّ تأثير السياسات البيئية على التجارة الدولية من خلال تأثير التكاليف البيئية على القدرة التنافسية للدول، أمر نسبي يتوقف على عدة عوامل، منها طبيعة هذه السياسات ودرجة صرامتها، مستوى النمو الاقتصادي للدول، ومن ثم فإنّه من المتوقع أن تتبنى الدول النامية سياسات بيئية ضعيفة غير مؤثرة على صناعاتها التي تتمتع بمزايا نسبية في الأسواق العامة.

المبحث الثّاني: هجرة الصناعات الملوثة للبيئة

يؤدي تبني دولة ما لسياسات بيئية صارمة إلى زيادة حجم تكاليف الإنتاج، ومن ثم فقد يدفع ذلك المستثمرين إلى اتخاذ قرار بإعادة توطين مشروعاتهم الصناعية في دول تتبنى سياسات بيئية أقل صرامة، وبالتالي تصبح أقل تكلفة، مما يضاعف من أرباحهم المستقبلية، ومن هنا فإنه من المتوقع أن تؤثر نوعية السياسات البيئية على هجرة الصناعات الملوثة

(26) د/ محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على...، المرجع السابق، ص63.

للبيئة من الدول ذات السياسات البيئية الصارمة إلى الدول ذات السياسات البيئية الضعيفة[27].

وحيث إنّ السياسات البيئية ضعيفة نسبيا في الدول النامية، بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، فقد يؤدي ذلك إلى انتقال الصناعات الملوثة إلى تلك الدول، وفضلا عن أنّ الدول النامية ذات السياسات البيئية الضعيفة قد تقلل من قيمة البيئة عن قصد لكي تجتذب استثمارات جديدة، وهو ما قد يؤدي إلى تلوث مفرط في هذه الدول، فهذه الدول ستمتص جزءًا من التكاليف الاجتماعية للتلوث في الدول المتقدمة، وذلك من جراء توطين إنتاج السلع الملوثة فيها، وهو ما يعرف بظاهرة هجرة الصناعات الملوثة.

لكن يثور التساؤل هنا عن مدى صحة هذه الظاهرة؟ وقبل الإجابة عنه يتعين أولاً تحديد مفهوم الصناعات الملوثة للبيئة.

المطلب الأوّل: مفهوم الصناعات الملوثة للبيئة

إنّ حصر أثر السياسات البيئية في الصناعات فقط، لا ترجع أسبابه إلى غياب السياسات البيئية في الأنشطة الأخرى كالزراعة وصيد الأسماك، وإنما ترجع إلى أسباب أخرى[28].

([27]) المرجع نفسه، ص64.

([28]) منها:

ـ أنّ أغلب مشاكل التلوث الدولي العابر للحدود إنما ترجع إلى غازات تنبعث من الصناعة مثل غازات ثاني أكسيد الكربون CO2 وغازات الكلوروفلورو

ولقد اختلفت وجهات النظر حول مفهوم الصناعات الملوثة للبيئة، فقد اعتبر كل من **لو وياتس** Low et Yeats سنة 1992، أنّ الصناعات الملوثة للبيئة هي تلك الصناعات التي تتجاوز تكاليف الإنتاج فيها والموجهة إلى القضاء على تلوث البيئة حولي 1% من قيمة المبيعات[29]. فالصناعات الملوثة للبيئة هي التي تتسبب في تحمل المشروع لأكبر مستوى من تكاليف مقاومة التلوث.

وبما أنّه ليس من السهل جمع بيانات تفصيلية عن متوسط كثافة الانبعاثات الغازية والسائلة في مختلف القطاعات الصناعية بالنسبة لكل وحدة مخرجات، لذا فقد اعتمدت أغلب الدراسات على الدراسة التي قام

كربون Chlorofluorocarbone، وهذه المشاكل تتزايد عالميا، ومن أهمها استنزاف طبقة الأوزون، احترار سطح الأرض...الخ.

- أنّ أغلب دراسات الاقتصاديين منذ السبعينيات تركزت على آثار السياسات البيئية على تنافسية القطاع الصناعي وليس على الموارد الطبيعية.
- يخشى البيئيون من تسابق الدول في انتهاج سياسات بيئية أقل صرامة سعيا وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تحرير التجارة وانفتاح الأسواق.

انظر في ذلك: د/ صالح عزب حسن، المعايير البيئية في التجارة الدولية...، المرجع السابق، ص202.

(29) نقلا عن: د/ محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على...، المرجع السابق، ص66.

بها جهاز حماية البيئة الأمريكي من الانبعاثات السامة في الهواء والماء والنفايات الصلبة على وتحت الأرض[30].

أما **جوزف وكالت Joseph et Kalt** ، فقد اعتمدا في تعريفهما للصناعات الملوثة للبيئة على قياس تكاليف مكافحة التلوث، وفيه تكون الصناعات الملوثة للبيئة تلك الصناعات التي تزيد أو تساوي فيها نسبة تكاليف مكافحة التلوث المباشرة وغير المباشرة عن 1,75% من التكاليف الإجمالية.

ووفقا لهذا المعيار اعتبر هذان الباحثان من ضمن الصناعات الملوثة للبيئة في الولايات المتحدة الأمريكية صناعة اللب والورق، تكرير البترول، الكيماويات العضوية وغير العضوية، الأسمدة، الجلود، الحديد والصلب، المعادن غير الحديدية، والإسمنت[31].

أما **توبي Tobey** فقد اعتمد في تعريفه للصناعات الملوثة للبيئة على حساب إجمالي تكاليف مكافحة التلوث كنسبة من إجمالي تكلفة الإنتاج، حيث عرف الصناعات كثيفة التلوث بأنها تلك الصناعات التي تتجاوز فيها نسبة إجمالي تكاليف مكافحة التلوث إلى إجمالي التكلفة 1,75%، وقد بلغت حولي 24 صناعة ، ويتراوح المدى في الصناعات كثيفة التلوث ما بين 1,92% إلى 2,89%، وهذه الصناعات يمكن جمعها

([30]) د/صالح عزب حسن، المعايير البيئية في التجارة الدولية...، المرجع السابق، ص203.

([31]) نقلا عن: المرجع نفسه، ص203.

في خمس مجموعات هي: المعادن غير الحديدية، اللب والورق، الحديد والصلب، الكيماويات[32].

تعدّ دراسة **توبي** إحدى الدراسات الهامة في هذا المجال، لكن تؤخذ عليه أنّ النماذج التي استخدمها من الدول النامية استثنت دولا أخرى هامة كالبرازيل، الصين، الهند، المكسيك وكوريا، فكل هذه الدول لديها قطاعات واسعة من الصناعات الملوثة للبيئة[33].

أما **سونغ وكسو Song et Xu** فقد اعتبرا في دراسة لهما سنة 2000 أنّ الصناعات تُعدّ ملوثة للبيئة متى تسببت في إطلاق مواد سامة وملوثة للبيئة. وقد استخدمت عدة مؤشرات لقياس كثافة المواد المسممة المنطلقة من تلك الصناعات. وبينت تلك الدراسة أنّ صناعة الأسمدة والمبيدات الحشرية هي أكثر الصناعات تسببا في تلوث البيئة، بينما تعدّ المشروبات غير المسكرة والمياه المشبعة بثاني أكسيد الكربون من أقل الصناعات تلويثا للبيئة[34].

يتضح لنا من كل هذه الدراسات، أنها اتفقت كلها تقريبا على نفس المجموعات الصناعية الأكثر تلوثا، التي تتركز غالبا في الصناعات

([32]) نقلا عن: وسيم وجيه الكسان رزق الله، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقية الجات...، المرجع السابق، 147.

([33]) نقلا عن: د/صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية...، المرجع السابق، ص31.

([34]) نقلا عن: د/ محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على...، المرجع السابق، ص67.

الكيماوية، الورق، المعادن، تكرير البترول، والإسمنت، وهذا بناء على دراسة بيانات الانبعاثات والتكاليف الأمريكية، وذلك لعدم توافر بيانات مثيلة، ليس فقط في الدول النامية بل أيضا في أغلب الدول المتقدمة.

إلى جانب مجموعات الصناعة الأكثر تلوثا التي تمّت دراستها، تأتي في درجة أقل مجموعات من الصناعة النظيفة، منها الصناعات الكهربائية والمنسوجات ومواد التنظيف، ويأتي في آخر القائمة قطاع الأغذية والمشروبات التي تعدّ أقل السلع تلويثًا للبيئة[35].

وقد لوحظ أثناء الدراسات التي أجريت، أنّ الصناعات الملوثة للبيئة كصناعة الإسمنت عرفت ارتفاعًا سريعًا في الدول النامية، وهو ما يفيد أنّ هذه الصناعات هاجرت من الدول المتقدمة إلى هذه الدول، وهو ما يؤدي بنا إلى التساؤل عن أسباب هجرة مثل هذه الصناعات إلى الدول النامية.

المطلب الثّاني: هجرة الصناعات الملوثة إلى الدول النامية

كانت ظاهرة هجرة الصناعات الملوثة للبيئة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، محل دراسات نافية لوجودها وأخرى مؤيدة لها.

الفرع الأوّل: نفي هجرة الصناعات الملوثة

استنتجت دراسات علمية عديدة، عدم وجود دليل واضح على فرضية هجرة الصناعات الملوثة للبيئة ومن بين هذه الدراسات لدينا:

([35]) المرجع نفسه، ص67.

ـ الدراسة التي قام بها **دويركسين وليونارد** **Duerksen et Leonard** سنة 1980، التي اعتمدت على بيانات التجارة والاستثمار لتحديد ما إذا كانت الاختلافات في تكاليف مكافحة التلوث تؤدي إلى الهجرة الصناعية اتجاه الدول النامية، ومن أهم النتائج التي توصلا إليها: أنّ الدول التي تلقت أغلب الاستثمارات الأمريكية في الخارج في الصناعات كثيفة التلوث كالكيماويات، الورق، المعادن، تكرير البترول، لم تكن الدول النامية وإنما دولاً صناعية أخرى[36]. فحينما ركز على أربع دول هي ايرلندا وإسبانيا ورومانيا والمكسيك، لم يجد تحقيقات لفرضية هجرة الصناعات الملوثة بالدول الأربع. وفي الثمانينيات لم تؤدِّ المزايا التنافسية التي حققتها المكسيك نتيجة تراخي السياسات البيئية إلى تحفيز وتشجيع تدفقات الاستثمار والتجارة في 135 صناعة من دراسة عن الواردات الأمريكية سنة 1987، وذلك رغم إقرار الدراسة بانتقال عدة مصانع للأثاث والكيماويات والأصباغ والمذيبات من كاليفورنيا بعد تشديد مقاييس تلوث الهواء فيها.

وحينما كانت الحالة الدراسية هي أربع دول نامية، المكسيك والمغرب وكوت دي فوار، وفنزويلا، اتضح أنّ الاستثمار الأجنبي لم

([36]) نقلا عن: وسيم وجيه الكسان رزق الله، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقية الجات...، المرجع السابق، 144.

يركز على صناعات كثيفة التلوث باستثناء المغرب التي تركزت الاستثمارات الأجنبية فيها على صناعة الإسمنت[37].

كما توصل الباحثان إلى أنّ نسبة الاستثمار المباشر الأجنبي الأمريكي في الصناعات كثيفة التلوث في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة لم يتزايد بشكل كبير مع مرور الزمن.

وقد خلص **دوريكسن وليونارد**، إلى أنه ليس هناك دليل على هجرة واسعة للصناعات الأمريكية الملوثة إلى الدول النامية.

هذا كله يجب أن لا يؤدي إلى القول إنّ السياسات البيئية ليس لها أي أثر على الإطلاق في مجال هجرة الصناعات الملوثة للبيئة، فقد أشار **ليورنارد** في دراسته إلى أنّ مراقبة التلوث البيئي، والحرص على توافر المقاييس الصحية في أماكن العمل، لعب دورا رئيسيا في إعادة توطين الصناعات التي تنتج مواد صناعية سامة بدرجة عالية، كصناعة المبيدات الحشرية وبعض الصناعات المعدنية الأساسية كالنحاس والزنك وغيرها[38].

ـ الدراسة التي قام بها **توبي Tobey** سنة 1990، الذي تبع في ذلك نموذج **هيكشر ـ أولين ـ فانيك** للتجارة الدولية، في دراسة قام بها حول ما إذا كانت الموارد الطبيعية البيئية لدولة معينة والتي يتم قياسها

([37]) نقلا عن: د/ صالح عزب حسن، المعايير البيئية في التجارة الدولية...، المرجع السابق، 207.

([38]) نقلا عن: د/صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية...، المرجع السابق، ص28.

بواسطة سياسات صارمة، لها أثر على أشكال التجارة في الصناعات أو السلع الملوثة للبيئة، وكانت دراسته القياسية متممة ومكملة للتحليل الأقل صرامة الذي قام به **ليونارد**، لكي يصل إلى نتائج مماثلة[39].

وأضاف **توبي** إلى نموذج **هيكشر ــ أولين ــ فانيك** مقياسًا للهبة البيئية، للتحقق ممّا إذا كانت معظم صادرات الدول الغنية بيئيا تميل إلى أن تكون من السلع كثيفة التلوث، واهتم **توبي** في دراسته بتأثير تكاليف مكافحة التلوث على أنماط التجارة، إذ قام في دراسته الأولى بإضافة متغير وهمي لصرامة تكاليف مكافحة التلوث، وذلك كمتغير توضحي إضافي، وقد افترض **توبي** ضمنيا أنّ تكاليف مكافحة التلوث الأكثر صرامة ترتبط بالندرة البيئية. وعلى ذلك يجب أن يكون معامل المتغير الوهمي سلبيا، فضلاً عن مشاكل قياس الصرامة. يهمل هذا التصنيف حقيقة أنّ الدول قد تتبع في الوقت الحاضر تنظيمًا بيئيًا غير مثالي، هذا ورغم أنّ الصرامة تُعدّ مؤشرًا غير ملائم للهيئات البيئية، لذلك فإذا ارتبطت الصرامة الوهمية بتكاليف مكافحة التلوث، قد يبقى افتراض **توبي** جيدًا إذا كانت التكاليف المرتفعة نسبيا لمكافحة التلوث تؤدي إلى نقص الصادرات الصافية. ولم يجد **توبي** في دراسته أي تأثير مهم لتكاليف مكافحة التلوث الصارمة على أنماط التجارة.

وفي دراسة ثانية قام **توبي** بحذف المتغير الوهمي، حيث كان لتكاليف مكافحة التلوث تأثير على الصادرات الصافية، فإنّ الدول ذات

([39]) د/صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية...، المرجع السابق، ص29.

السياسات الصارمة (الدول المتقدمة)، يُتوقع أن تعطي إشارة سلبية وفقا لشروط الخطأ، وهذا ما لا نجده في الدول ذات السياسات المتساهلة[40].

وقد توصل **توبي** إلى الفرض لا شيء ــ بمعنى أنّ السياسات البيئية ليس لها أثر على التجارة ــ وهو عدم وجود اختلاف في الإشارة المتوقعة لشروط الخطأ، ومن ثم فإنّ الفرض لا شيء لا يمكن رفضه[41].

وقد دفعته كل هذه النتائج إلى استنتاج أنّ السياسات البيئية الصارمة التي تم تطبيقها في أواخر الستينيات والسبعينيات في كثير من الدول الصناعية، لم تؤثر في أشكال وأنماط التجارة الدولية في الصناعات الملوثة بطريقة يمكن قياسها[42].

ولو أن دراسة **توبي** تُعدّ إحدى الدراسات المهمة في هذا المجال إلا أنّ المتغير الوهمي لصرامة تكاليف مكافحة التلوث، الذي أضافه في دراسته الأولى، لا يعكس بالضرورة التكاليف، إذ يمكن أن تكون لدولة معينة سياسات بيئية صارمة، ولكن قد لا تطبيق كافة هذه السياسات[43].

([40]) نقلا عن: وسيم وجيه الكسان رزق الله، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقية الجات...، المرجع السابق، 147.

([41]) المرجع نفسه.

([42]) نقلا عن: د/صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية...، المرجع السابق، ص30.

([43]) نقلا عن: د/ صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية...، المرجع السابق، ص31.

ـ الدراسة التي قام بها **ميني وويلير** **Mani et Wheeler** سنة 1999، اللذان اعتمدا في دراستهما على سلوك الشركات متعددة الجنسية تجاه البيئة، فقد توصلا في دراستهما إلى أنّ الشركات متعددة الجنسية تتعرض لضغوط من شركائها في الدول المتقدمة من أجل تفادي تلويث البيئة في الدول النامية، خاصة بعد كارثة **بوبال** **Bhopal** بالهند سنة 1988[44]، ففي شركة شيلية ضخمة لصناعة اللب والورق، أوضح مديرها أنّ شركته تستمر في مكافحة التلوث ليس التزاما بالقانون في الشيلي، وإنما حتى تتمكن من بيع منتجاتها بأوروبا. ذلك أنّ الحركات الخضراء تضغط على حكومات أوروبية عديدة لفرض تعريفة عالية على وارداتها من اللب المصنوع بأساليب ملوثة للبيئة، بل إنّ شركته تحفز الحكومة على تشديد وتطبيق السياسات البيئية على باقي الشركات المحلية المنافسة لها، والتي تتمتع بتكاليف منخفضة عنها لا تتضمن تكاليف لمكافحة التلوث .

ولأنّ هذه الشركات تستخدم أساليب إنتاج متطورة في الدول المتقدمة، فقد كانت المشروعات الأجنبية في الدول النامية هي الأكثر

([44]) في الليلة الممتدة ما بين 02 و 1984/12/03 أدى تسرب غاز سام من مصنع المبيدات إلى وفاة أكثر من ألفي شخص، وأصيب سكان المدينة وعددهم 80 ألف شخص بالتهابات شديدة في العين والحنجرة ، كما أنّ نسبة 65 % من السيدات الحوامل اللاتي تعرضن لهذا الغاز ولدن أطفالهن موتا.

رياض الجبان ، التربية البيئية مشكلات وحلول، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1997، ص76.

كفاءة في استخدام الطاقة من مثيلاتها المحلية في نفس القطاع، وبالتالي يعدّ انخفاض التلوث الصناعي فيها عن الشركات الملوثة في الدول النامية افتراضًا خاطئًا[45] .

الفرع الثّاني: تأييد هجرة الصناعات الملوثة

أشارت العديد من الدراسات العلمية إلى إمكانية تحقق فرضية هجرة الصناعات الملوثة إلى الدول النامية، ومن هذه الدراسات:

ـ الدراسة التي قام بها مركز دراسات الشركات العابرة للحدود التابع للأمم المتحدة سنة 1985، على أكبر الشركات الصناعية العالمية، كالشركات الأوروبية، اليابانية وشركات الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بينت الارتفاع الكبير في نسبة المحتوى الأجنبي[46] لمبيعات هذه الشركات في الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة كالكيماويات، المطاط، الورق، وتكرير البترول. كما أوضحت الدراسة نصيب بعض الصناعات، كالصناعات الغذائية، الكيماوية، المعدنية، الكهربائية، من جملة الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات العالمية الكبرى، كشركات ألمانيا الغربية، واليابان، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية، في الدول النامية

([45]) نقلا عن: د/صالح عزب حسن، المعايير البيئية في التجارة الدولية...، المرجع السابق، 206-207.

([46]) يقصد بالمحتوى الأجنبي بأنه نسبة مبيعات فروع الشركة في الخارج إلى إجمالي مبيعات الشركات لكافة أسواق العالم.

انظر في ذلك: حسين حسني ابراهيم، "علاقة السياسة البيئية بالتجارة الدولية مع إشارة خاصة بالدول النامية"، مجلة آفاق جديدة، عدد 4، 1994، ص20.

والذي يبين أنّ الصناعات الكيماوية قد استحوذت على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات.

ومن ثم انتهت الدراسة، إلى أنّ أغلب الاستثمارات الصناعية الأجنبية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية تتوجه نحو الصناعات الملوثة للبيئة[47].

ـ الدراسة التي قام بها كل من **بيردسال وويلر** **Birdsal et Wheeler** سنة 1992، على دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة من 1960-1988، للتعرف على أثر السياسات البيئية المتشددة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organisation de coopération et de développement économique على هجرة الصناعات الملوثة للبيئة، والتي تم تطبيقها في بداية السبعينيات[48].

وقد قاما بقياس كثافة التلوث بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي في دول أمريكا اللاتينية، بعد تشديد السياسات البيئية فيها، ولاحظا عندها ارتفاعا كبيرا في هذه الكثافة بسبب اتجاه الناتج المحلي الإجمالي الصناعي إلى تلوث أكثر، فتوصلا إلى أنّ معدلات النمو في كثافة التلوث في دول أمريكا اللاتينية كانت أعلى بصفة عامة بعد تطبيق السياسات البيئية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي عملت على تحفيز

([47]) حسين حسني ابراهيم، "علاقة السياسة البيئية بالتجارة الدولية المرجع السابق،.

([48]) نقلا عن: وسيم وجيه الكسان رزق الله، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقية الجات...، المرجع السابق، 144.

الاستثمار الأجنبي في هذه الصناعات[49]، ومن ثم يؤيد **بيردسال وويلر** فرضية هجرة الصناعات الملوثة للبيئة.

وفي سنة 1992 أيضا، توصل كل من **لو وياتس Low et Yeats** إلى نتيجة مماثلة لكن بطريقة أخرى، حيث اعتمدا في دراستهما على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة [50]، والذي على أساسه قاما بقياس نصيب

([49]) نقلا عن: د/صالح عزب حسن، المعايير البيئية في التجارة الدولية...، المرجع السابق، 209.

([50]) تم تطوير هذا المؤشر بواسطة الاقتصادي الشهير **بلاسا Balassa**، وذلك في سنة 1965، وطبقا لهذا المؤشر فإنه يكون للدولة ميزة نسبية ظاهرة في صناعة معينة إذا كان نصيب تلك الصناعة في التجارة العالمية لهذه الصناعة أكبر من نصيب صادرات الدولة الإجمالية في إجمالي التجارة العالمية.

ويعد تحليل تطور المزايا النسبية للصادرات الصناعية ذات التأثير السلبي على البيئة لأي دولة مهمًا، وذلك لمعرفة ما إذا كانت تلك الصناعات قد تأثرت بالسياسة البيئية المفروضة فيها، فانخفاض المؤشر بالنسبة لإحدى هذه الصناعات قد يعني ضمنيا تأثرها بالسياسة البيئية. أما إذا مال إلى الارتفاع أو الثبات فإنّ ذلك يعني أحد الأمرين: إما أنّ السياسة البيئية لم تكن بالفعالية المطلوبة للتأثير على تلك الصناعة أو أنّ تلك الصناعة استطاعت أن تعيد تكييف أوضاعها مع الالتزامات البيئية الجديدة وبالتالي احتفظت بميزتها النسبية.

انظر في ذلك: د/ محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على...، المرجع السابق، ص90-91.

الصناعات الملوثة في إجمالي التجارة العالمية لـــ 109 دولة تمثل كافة مستويات التنمية الاقتصادية، وتناولت هذه الدراسة فترة عشرين سنة[51].

تبين من هذه الدراسة، أنّ نصيب الصناعات الملوثة للبيئة في التجارة العالمية قد انخفض من 19% في سنة 1965، إلى حوالي 16% في سنة 1988[52].

كما أنّ نصيب الدول الصناعية المتقدمة في التجارة العالمية من الصناعات الملوثة قد انخفض من 77,7% إلى 74,3% عن الفترة نفسها، حيث انخفض نصيب أمريكا الشمالية من حوالي 60,5% إلى 14% عن الفترة نفسها، في حين تزايد نصيب الدول النامية في التجارة العالمية في الصناعات الملوثة من 22,3% إلى 65,57% عن الفترة نفسها. حيث تزايد نصيب دول جنوب شرق آسيا في التجارة العالمية من الصناعات الملوثة من 3,4% إلى 8,4% عن الفترة نفسها[53].

([51]) انظر في ذلك: وسيم وجيه الكسان رزق الله، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقية الجات...، المرجع السابق، 146.

([52]) نقلا عن: د/صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية...، المرجع السابق، ص24.

([53]) وقد توصل سورسا **Sorsa** سنة 1994 إلى نتائج متشابهة، ففي حين انخفض نصيب الصناعات أو السلع الملوثة بيئيا في إجمالي صادرات الصناعات العالمية سنة 1970 إلى 18 % في سنة 1990، وانخفض نصيب الدول الصناعية المتقدمة من الصناعات الملوثة بيئيا من 23 % إلى 8 % عن الفترة نفسها، فإنّ نصيب الدول النامية من تلك الصناعات قد ارتفع من 18 % إلى19 % عن الفترة نفسها، كما أنّ نسبة الصناعات الملوثة بيئيا ذات الميزة النسبية في الدول

وقد استنتج كل من **لو وياتس**، أنّ الصناعات الملوثة قد انتقلت من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ولاسيما دول جنوب شرق آسيا.

كما توصلا إلى أنّ العديد من الدول النامية اكتسبت مزايا نسبية ظاهرة في الصناعات الملوثة للبيئة، وذلك بمعدل أسرع من الدول الصناعية المتقدمة. أيضا فإنّ هذا المعدل بالنسبة للصناعات الملوثة للبيئة في الدول النامية كان أعلى من المتوسط في الصناعات الأخرى لديها، مما يؤكد صحة فرضية هجرة الصناعات الملوثة[54].

وفي دراسة قام بها **خليفة Khalifa** سنة 2000، لتحليل أداء الإنتاج والصادرات العالمية في الصناعات كثيفة التلوث في مجموعة من الدول تعكس مختلف مستويات التنمية الاقتصادية، توصل إلى تدهور الإنتاج في معظم الصناعات كثيفة التلوث في الدول المتشددة والمعتدلة في سياساتها البيئية، أما بالنسبة للدول المتراخية في السياسات البيئية فيلاحظ التحسن في أداء كل من الواردات والصادرات في الصناعات كثيفة التلوث.

الصناعية المتقدمة انخفض من 28 % إلى 23 % أما نسبة الصناعات الملوثة بيئيا في الدول النامية فقد ارتفعت من 10 % إلى 15 % عن الفترة نفسها.

نقلا عن: وسيم وجيه الكسان رزق الله، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقية الجات...، المرجع السابق، 146.

(54) نقلا عن: د/صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية...، المرجع السابق، ص25.

كما توصلت الدراسة إلى أنّ السياسات البيئية المتشددة ذات تأثير معنوي سلبي على الصناعات كثيفة التلوث في صناعة الكيماويات، والحديد والصلب، والورق، والجلود ومنتجاتها، والمنسوجات، في حين أنّ السياسات البيئية المتراخية ذات تأثير معنوي إيجابي على نفس مجموعة الصناعات كثيفة التلوث [55].

وأوضحت الدراسة التي قام بها **حسن Hassan** سنة 2003، لقياس الميزة النسبية الظاهرة للصادرات كثيفة التلوث في الاقتصاد المصري، أنّ هناك ارتفاعًا في النسبة المئوية لصادرات الصناعات الملوثة للبيئة من إجمالي الصادرات الصناعية من 40,5% إلى 47,5% في الفترة من 1980 إلى 1998، كما ارتفعت النسبة المئوية من إجمالي الصادرات السلعية من 3% على 34,2% في الفترة نفسها، وكان عدد المجموعات الصناعية كثيفة التلوث التي تمتلك مصر فيها ميزة نسبية ظاهرة هي مجموعتين صناعيتين فقط سنة 1980، ثم أصبحت 11 مجموعة صناعية في سنة 1998[56].

نخلص مما سبق، إلى أنّ ظاهرة هجرة الصناعات الملوثة للبيئة من دولة إلى أخرى لم يتم التثبت من صحتها، وذلك لأنّ صرامة

([55]) نقلا عن: وسيم وجيه الكسان رزق الله، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقية الجات...، المرجع السابق، 147.

([56]) لمزيد من التفصيل انظر في ذلك: د/صالح عزب حسن، المعايير البيئية في التجارة الدولية...، المرجع السابق، ص234-235.

السياسات البيئية التي تتبناها كل دولة ليست العامل الرئيسي لقرارات إعادة توطين الصناعات الملوثة، بل هناك عوامل أخرى تعدّ أكثر أهمية، كتوافر مستلزمات الإنتاج، مستوى الدخل القومي، حجم السوق في الدولة محل الاستثمار أو المنطقة المجاورة لها والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة المستقبلة للاستثمار...إلخ، ومن الصعب عمليا فصل تلك العوامل بعضها عن بعض لتحديد دور كل عامل بطريقة دقيقة في توجيه قرارات المستثمر.

خاتمة:

إنّ تأثير السياسات البيئية على التجارة الدولية من خلال إضعاف القدرة التنافسية للصادرات الملوثة للبيئة، أمر لم تتمكن مختلف الدراسات العلمية التي أجريت من تأكيده، وذلك لصعوبة التحقق من ذلك علميا، وكذلك لأنّ تكاليف مواجهة التلوث لا تمثل إلا جزءا هامشيا من التكاليف العامة للمشروع.

إذا كان من الممكن أن يكون لتبني سياسات بيئية صارمة أثر على قرارات المستثمرين وذلك في إعادة توطين استثماراتهم في دولة أخرى تتبنى سياسات بيئية أقل صرامة، فإنّه لا يمكن القول إنّ هذه السياسات تُعدّ السبب الرئيسي والمؤثر في قرارات المستثمرين لأنّ هذه القرارات تخضع لعدة عوامل أخرى منها: سياسة الاستقرار السياسي والإداري، سعر الصرف وضمانات الاستثمار.

ونحن نرى أنه للتقليل من الآثار السلبية للسياسات البيئية على التجارة الدولية لابد للدول من انتهاج سياسات بيئية متناسقة ترتكز على منهجية واضحة تضع في اعتبارها الأهداف الاقتصادية وخطط التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك يجب توحيد التشريعات المختلفة التي تتصدى لموضوع حماية البيئة، بحيث يتم تجنب أي تباين أو تناقض بينها، ومن الضروري كذلك استخدام سياسات بيئية مرنة للوصول إلى حماية البيئة بآثار سلبية أقلّ على المشروعات الاستثمارية.